

قياس أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية
على الأداء المالي للمصارف التجارية
دراسة تطبيقية
إعداد
أ / صلاح محمد عبدالعاطي

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

الملخص:

تمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية اعتماداً على التقارير السنوية لعينة مكونة من (٧) مصارف تجارية عاملة في ليبيا، من خلال سلسلة زمنية مكونة من ٦ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج (STATA 17) لاختبار فروض البحث، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بمؤشرات الربحية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، كذلك عدم جود علاقة ارتباط بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بمؤشرات السيولة (نسبة تغطية السيولة ونسبة التوظيف).

وتوصي الدراسة بضرورة سعي إدارات المصارف بدراسة وتقييم الهيكل التمويلي لديها وأنواع الأصول المالية المستخدمة بهدف الوصول إلى أعلى معدلات أداء مما ينعكس تبعاً على المؤشرات المالية، ووضع سياسات واضحة للتنبؤ وتحليل المخاطر المختلفة التي تؤثر على أداء تلك المصارف.

القسم الأول الإطار العام للبحث

١ - المقدمة:

تعتبر المصارف التجارية أحد الأعمدة الأساسية لبناء اقتصاد أي دولة، فهي أحد الأدوات التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية، باعتبارها مؤشراً رئيساً يعبر عن حيوية الوضع الاقتصادي من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة تتطور مع تطور القطاع المصرفي. وفي ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية، تتعرض المصارف التجارية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من استثمار واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية وغيرها. ويعتبر سعر الصرف والتغيرات التي تحدث له من أهم تلك المخاطر، وبالتالي يصبح تقييم سعر صرف العملة بصورة دورية مقابل أسعار صرف العملات الأخرى في غاية الأهمية، كما ويعبر سعر الصرف عن أهميته بالأنشطة الاقتصادية سواء أكانت تجارية أو استثمارية أو خدمية، فهو يمثل الأداء التي يجب على المستثمرين في المصارف الانتباه إليها من خلال معرفة التوقعات والتنبؤات حول موضوع تغيرات أسعار الصرف، وتهتم معظم الدول بأسعار الصرف وذلك لإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها ودعم تنافسية الاقتصاد وتطوير التجارة الخارجية، لذا فإن المصارف تسعى لتحقيق أهدافها من التوجه نحو الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات لعمليات التصدير والاستيراد. لذلك تعد التغيرات في أسعار الصرف من اهتمامات المؤسسات المصرفية دائماً،

حيث تعد المصارف أكثر عرضة لمخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى المساهمين والمستثمرين وغيرهم مما يعود عليهم إما بالربح أو بالخسارة (رزق، السامرائي، ٢٠٢٢). ولقد أدت التطورات الاقتصادية المعاصرة إلى زيادة الاهتمام بالتقارير المالية، وتحليل البيانات الواردة فيها بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف، وتحديد أسباب الفشل الذي يلحق بالمصارف، وبذلك تبرز أهمية تقييم الأداء في تحديد مدى تحقيق الأهداف المقررة، وتحديد درجة الكفاءة في الوصول إلى أفضل النتائج؛ لذلك يعتبر مدخل استخدام المؤشرات المالية هي الأكثر شيوعاً وأهم الأدوات التي تقوم عليها عملية تقييم أداء المصارف، كما أن نجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، وإن للمؤشرات المالية دوراً هاماً في تقييم أداء المصارف وتحديد مدى قدرتها على البقاء والاستمرار، من خلال الحكم على مدى قدرتها على جذب المدخرات، وتوظيف الأموال، وإدارة المخاطر والسيولة والربحية (العمار ومهنا، ٢٠١٦).

ويعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت في سبعينات القرن الماضي والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلى نظام سعر الصرف المرن، والذي يتم فيه تقييم العملة الأجنبية وفقاً لظروف العرض والطلب، أصبحت تحركات أسعار الصرف مصدر قلق واهتمام أطراف كثيرة، وعلى مستوى المصارف تؤثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج أعمالها ومركزها التنافسي، وأصبحت مخاطر تلك التغيرات من خلال تأثير التغير غير المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمصارف والمبيعات الخارجية أو الأجنبية وقيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم التأثير على قيمة المصرف (ساير، ٢٠٢٤).

إن سعر الصرف والتغيرات التي تحدث عليه من القضايا التي تلقى اهتماماً بالغاً ومتزايداً في جميع البلدان لاسيما النفطية منها بسبب ارتباط النفط بسعر الصرف مما يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد المحلي، ولعل أهم المؤسسات التي تتعامل وتتأثر بأسعار الصرف هي المصارف التجارية التي تستخدم التحويلات والمعاملات المالية بصورة مستمرة، كما أن قياس الأثر الذي تتركه تغير أسعار الصرف على بعض المؤشرات المالية للمصارف وخصوصاً مؤشري الربحية والسيولة التي تستخدم لبيان وتقييم الأداء المالي للمصارف وكأحد مؤشرات الأداء المالي ومن الوسائل المعاصرة في شبكات الأعمال والمصارف الذي يعكس قدرة المنظمة وقابليتها على استغلال مواردها المادية والبشرية بصور تمكنها من تحقيق أهدافها، وحظى تقييم الأداء المصرفي اهتماماً كبيراً من قبل جهات عديدة لما له من ارتباط جوهري بالعملية المالية، حيث يعتبر التقييم المالي للمصارف الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي وذلك لأنه الأداة التي تغذي أطراف العمليات المالية الأخرى (الشلاه، ٢٠٢٠).

وفي ظل تلك الظروف يستلزم قياس أداء المصارف المتزامن مع تلك التغيرات، إذ سنقوم بدراسة قياس أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على بعض المؤشرات المالية للمصارف؛ حيث تعد مؤشرات الأداء المالي أحد الوسائل المعاصرة في شبكات الأعمال والمصارف فهي تعكس القدرة والقابلية على استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.

٢ - مشكلة البحث:

يؤثر التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وانعكاساته على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعلى المؤسسات المالية كالمصارف بشكل خاص، وفي ظل تلك التغيرات السريعة تجد المصارف نفسها مجبرة على التعامل في بيئة تسودها المنافسة ومحفوفة بالمخاطر، مما يتطلب منها استغلال مواردها المتاحة بكفاءة والعمل على تحسين أدائها في مختلف العمليات التي تقوم بها، كما أن البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الأداء أصبح ضرورة حتمية لضمان وضعية تنافسية أفضل في ظل بيئتها والتحديات الجديدة التي تواجهها، الأمر الذي فرض عليها تقييم أداءها والوقوف على نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح الانحرافات للنهوض بمستوى أداءها المالي الحالي والمستقبلي خاصة في مسألة تعظيم واستمرارية تحقيق الأرباح (محصول وموصو، ٢٠١٩).

ولقد شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية التي كان لها انعكاس على أداء مؤسساتها المالية، وهذا ما أشار إليه مصرف ليبيا المركزي في منشوراته التي تخص البيانات المجمعة، حيث سجلت تراجع في أداء بعضها وصعوبة تكيفها مع الانقسام السياسي؛ بالإضافة إلى أن ليبيا عانت لسنوات عديدة من نقص شديد في توفر النقد الأجنبي. ويُعزى ذلك في الغالب وبصورة أساسية إلى الأزمة السياسية وتقلب عائدات النفط صعوداً وهبوطاً. وكما هو معروف أن ليبيا تعتمد في دخلها وبشكل رئيسي على الواردات، وبالتالي فإن توفر النقد الأجنبي وأسعاره تكون لهما أهمية بالغة، وإن لتأثير التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وانعكاساته على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعلى المؤسسات المالية بشكل خاص، متبوعاً بالانقسام السياسي قد أثر تأثيراً مباشراً وخطيراً على أداء القطاع المالي في ظل تلك الظروف والتي من أهمها انقسام المصرف المركزي والتصارع بين مكاتب تابعة لجهات مالية رئيسية في البلاد، والحاقاً لذلك فقد ورد في تقرير البنك الدولي (٢٠٢٠) تحت مراجعة القطاع المالي في ليبيا ما يلي:

- كان أداء الجهاز المصرفي في ليبيا متدنياً بالفعل حتى قبل اندلاع الأزمة الأخيرة. وخلال تلك الفترة اتسم النشاط الاقتصادي في ليبيا بالمركزية الشديدة كما هو الحال عادة في الاقتصادات العربية المنتجة للنفط، وكانت المصارف الحكومية تستخدم بشكل رئيسي في تمويل النشاط الاقتصادي للدولة أو آليات لنقل الثروة، وعانى القطاع المالي الليبي كذلك من تقلب السياسات الذي أدى إلى تثبيط تطور القطاع الخاص.
 - زاد عدد المصارف خلال العقود الماضية، وقبيل ثورة فبراير ٢٠١١، قامت الحكومة بتحرير القوانين المصرفية إلى حد ما، وبدأت مصارف خاصة جديدة تدخل الجهاز المصرفي. وسمح بملكية الأجانب في العديد من المصارف لكن هذا الاتجاه توقف وتراجع بدرجة كبيرة بسبب الأزمة السياسية، وظهر بالفعل ضعف القدرات الإقراضية، ومن ثم ارتفاع معدلات خسائر القروض، في العديد من المصارف.
- وعطفاً على ما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية في ليبيا تواجه العديد من التحديات في تقييم الأداء المالي، ومن خلال المتغيرات التي تتأثر وتؤثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية المحيطة بالدولة الليبية ومؤسساتها، وانطلاقاً من هذا الباب وعلى ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساولين التاليين:

١. الى أي مدى يؤثر تغير سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار) على معدلات الربحية للمصارف التجارية الليبية ؟
٢. الى أي مدى يؤثر تغير سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار) على معدلات السيولة للمصارف التجارية الليبية؟
- ٣- الدراسات السابقة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والتساؤلات المطروحة يمكن استعراض الدراسات السابقة حسب ارتباطها بمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١. دراسات تناولت العلاقة بين مؤشرات الربحية والسيولة والأداء المالي:

هدفت دراسة (Georgievski, Coskun, Antoun, ٢٠١٨)، الى التحقيق في العوامل المحددة الخاصة بالأداء المالي للبنوك في دول وسط وشرق أوروبا، وعليه تم تحديد العوامل المؤثرة على الأداء، بناءً على النتائج الواردة في الأدبيات. ثم قام الباحثين ببناء مؤشر يعتمد على نسب CAMEL، واستخدم بيانات تغطي الفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٤، والتي تم جمعها من قاعدة بيانات BankScope، ومؤشرات التنمية العالمية، ومجموعة بيانات البنية المالية والتنمية، وتم اجراء تحليل تجريبياً باستخدام الانحدار ذي التأثير الثابت، وقد اشارت النتائج التي تم التوصل اليها إلى أن جودة الأصول وأرباح البنوك تتأثر سلباً بالحجم، وتتأثر إيجاباً بمزيج الأعمال والتضخم. وقد وجد أن كفاية رأس المال والسيولة تتأثر سلباً بالحجم.

في حين حاولت دراسة (Parvin, et al, 2019) والتي أجريت على البنوك التجارية في بنغلاديش تحديد تأثير السيولة وحجم البنك على ربحية البنوك خلال الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٥، حيث تم اختيار سبعة بنوك تجارية، وبينت النتائج التي تم التوصل اليها أن نسبة القروض إلى الأصول وحجم البنك لهما علاقة إيجابية مع العائد على الأصول وهو مؤشر الربحية، كما أظهرت النتائج أن نسبة الودائع إلى الأصول كان لها تأثير سلبي على العائد على الأصول للبنوك المختارة، على الرغم من وجود علاقات بين السيولة وحجم البنك والربحية، إلا أن السيولة وحجم البنك لم يكن لهما تأثير كبير على ربحية البنوك.

وركزت دراسة (عبدالصمد وسالم، ٢٠٢٠) على تقييم الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والتوظيف والربحية، وتم الاعتماد على البيانات الثانوية لفترة الدراسة من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ ومن خلال القوائم المالية للمصارف استخدمت نسب السيولة والتوظيف والربحية كأداة لتحليل البيانات وكانت عينة الدراسة مصرف المتحد للتجارة والتنمية ومصرف الصحاري في ليبيا، ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها إن نسب السيولة لمصرف المتحد كانت مرتفعة خلال سنوات الدراسة في حين أشارت النتائج بارتفاع معدلات التوظيف في مصرف الصحاري مقارنة بمصرف المتحد إلا إن معدلات الربحية لمصرف المتحد كانت أعلى من معدلات ربحية مصرف الصحاري، وتوصي الدراسة إلى ضرورة تنويع في مجالات وطرق التمويل والاستثمار للمصرفين وذلك من اجل الحد من المخاطر وزيادة ربحيتهما.

وجاءت دراسة (مادي، ٢٠٢٠) التي قدمت تحليل لمقارنة الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية في مدينة بنغازي، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٨ مستخدمة في ذلك نظام

CAMELS لتقييم الأداء، حيث يتكون هذا النموذج من ستة مؤشرات هي كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة وجودة الأصول، والسيولة والأرباح والحساسية لمخاطر السوق، وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية أفضل بكثير منه في مصرف الوحدة الأمر الذي يتطلب من الجهات الرقابية دراسة المسببات واتخاذ القرارات الكفيلة بمعالجتها، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات لعل أهمها أن يقوم المصرف المركزي بتطوير وتبني نظام لتقييم أداء المصارف التجارية بالتالي يمكنه من إحكام الرقابة عليها بصورة دورية مما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

وتناولت دراسة (مرزوق، المسيري، مراد، ٢٠٢٠) تأثير مخاطر السيولة والائتمان على الأداء المالي، وتمثل مجتمع الدراسة من كافة البنوك المصرية والسعودية، كما تمثلت عينة الدراسة من البنوك المقيدة في البورصة المصرية وعددها ٩ بنوك، والبنوك المقيدة في البورصة السعودية وعددها ١٢ بنكاً، وقد تم إجراء الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، واستخدام الدراسة أسلوب معامل الارتباط لبيرسون، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية.

كما أن دراسة (العشماوي واحمد وكاشف، ٢٠٢٢) اختصت بدراسة دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي، وذلك من خلال دراسة حالة البنك الاهلي المصري، وفي سياق ذلك استهدف البحث دراسة وتحليل الجهود المحاسبية في مجال الأداء المصرفي ومؤشرات تقييمه، من حيث قوة واتجاه وجوهرية العلاقة الارتباطية بين مؤشرات CAMELS وبين الأداء المصرفي، وتقييم الأدلة الإحصائية لأثر المتغيرات المستقلة مؤشرات CAMELS على المتغير التابع الأداء المصرفي، ولتحقيق ذلك تم اختبار مجموعة من الفروض التي ترتب عليها مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير جوهري للمتغيرات التالية (القروض غير المنتظمة / حقوق الملكية) (الأصول السائلة / اجمالي الودائع الأصول السائلة / اجمال الأصول)، (حقوق الملكية / اجمالي الودائع)، (معدل التغير في اذن الخزنة) على الأداء المصرفي بالبنك الأهلي، بالإضافة الى وجود علاقة ارتباط بين (حقوق الملكية / اجمالي الأصول)، (حقوق الملكية اجمالي الودائع)، (صافي الدخل / اجمالي الأصول، صافي الدخل / اجمالي الودائع).

وركزت دراسة (الرواشدة، ٢٠٢٢) على تقييم وتحليل السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنك العربي في الأردن خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٠٥، وتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت النتائج إلى أن نسب السيولة المصرفية للبنك العربي من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على الأداء المالي له، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك العربي بتقديم أفضل التسهيلات البنكية من أجل تشجيع العملاء على زيادة ودائعهم.

إضافة الى ذلك فإن دراسة (اسميو وغيث، ٢٠٢٢) التي هدفت إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا من خلال الاعتماد على نموذج السلامة المصرفية CAMEL بمؤشراته المالية: ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والتي أجريت على عينة ممثلة بمصرفين: مصرف الجمهورية مصرف

التجارة والتنمية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان هناك أفضلية لمصرف التجارة والتنمية عن مصرف الجمهورية في مؤشرات السلامة المصرفية، بدرجة تصنيف مرضية مقارنة بمصرف الجمهورية الذي كانت درجته معقولة، ولا توجد فروق في متوسطات مؤشرات الأداء (الربحية - السيولة) بين المصرفين. وهدفت أيضاً دراسة (نكاع وبالكور، ٢٠٢٣) الى تقييم الأداء المالي للبنوك في الجزائر وتم دراسة حالة بنكين وهما: Bnp Paribas و Fransabank، واعتمادا على نسب السيولة والربحية، وباستخدام القوائم المالية للبنكين محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل باستخدام نسب السيولة والربحية يساهم في تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة، والكشف عن مختلف مواطن القوة والضعف من حيث الهدفين المتلازمين (السيولة والربحية)، وكذا التعرف على كفاءة البنكين في اختيار أصولهما واستخدام أموالهما الخاصة، ومدى قدرتهما على مواجهة مختلف الالتزامات المالية. اما دراسة (بدر وعبدالعزیز، ٢٠٢٤) فقد هدفت تباعاً إلى معرفة أثر مؤشرات الربحية على أداء المصارف في ليبيا، ومحاولة فحص قدرة المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف، واقتصرت الدراسة على عينة مكونة من مصرفي الجمهورية واليقين، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، كونها احدث بيانات متوفرة للمصرفين، وقد تم توصل الى عدة نتائج كان أهمها: أن مصرف اليقين كان الأفضل في تحقيق الأرباح من خلال استثمار ما يملكه من موجودات مالية وكذلك في ادارة المخاطر الائتمانية من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، الا أنه لم ينجح بشكل كبير في ادارة راس المال حيث يتعرض لمخاطر رأس مال أكبر من المخاطر التي يتعرض لها مصرف الجمهورية. واخيراً هدفت دراسة (قريرة والشاملي، ٢٠٢٥) إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في ليبيا باستخدام المؤشرات المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار مصرف الأمان للتجارة والاستثمار كدراسة حالة، وبالاعتماد على بيانات القوائم المالية واجراء تحليل مالي جزئي باستخدام مؤشرات الربحية والمديونية خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ ، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: ان مؤشرات الربحية كانت موجبة، وأن إدارة المصرف حققت أرباحاً خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أداء وكفاءة الإدارة في توظيف أصولها وتوليد الأرباح.

٢. دراسات تناولت العلاقة بين تغير سعر صرف العملات الاجنبية والأداء المالي:

هدفت دراسة (عبدالعزیز، ٢٠١٩) الى قياس أثر التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية، وسعر الفائدة على الاداء المالي للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية وذلك بالتطبيق على عينة من (١٠) بنوك خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧، وتم قياس الاداء المالي للبنوك بالمؤشرات التالية: معدل العائد على الاصول معدل العائد على حقوق الملكية، عائد السهم الواحد ربحية السهم، هامش صافي ربح التشغيل، وعليه توصلت نتائج هذه الدراسة الي وجود اثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥) لتغيرات سعر الصرف علي الاداء المالي للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

إضافة الى ذلك فان دراسة (مجلخ وبشيشي وبلعيد، ٢٠١٩) هدفت إلى تحديد تأثير تغير سعر صرف الدينار مقابل اليورو على العائد على إجمالي الأصول لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٦ هذا من جهة ومن جهة ثانية تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال بناء نموذج قياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية سلبية بين سعر الصرف والعائد على إجمالي الأصول في المديين الطويل أو ما يعرف بنموذج التكامل المشترك والقصير أو ما يعرف بنموذج تصحيح الخطأ من خلال نموذجين مقبولين اقتصادياً، إحصائياً وقياسياً.

في حين فقد ركزت دراسة (علالي وخروبي، ٢٠١٩) على معرفة مدى تأثير التغير في سعر صرف العملات الأجنبية على أداء البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار بنك الجزائر الخارجي وبنك الخليج، بالإضافة إلى بنك المؤسسة العربية المصرفية في الجزائر، كعينة للدراسة، واعتمدت الدراسة على استخدام منهج وصفي في الجانب النظري، ومنهج إحصائي قياسي في الجانب التطبيقي، واستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي أن سعر الصرف لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

اما دراسة (Keshtgar, Pahlavani, Mirjalili, 2020) فقد تناولت فحص تأثير سعر صرف العملات الأجنبية كعامل محدد لأداء البنوك، حيث كان سعر الصرف في السنوات الأخيرة متقلباً في الاقتصاد الإيراني وكان له تأثير سلبي على أداء البنوك، وبحثت هذه الدراسة الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٧ لـ ١٤ بنك، ومن أجل تقييم أداء البنوك تم استخدام معيارين، وهما السيولة والربحية. وقد أشار تقدير النموذج القياسي باستخدام البيانات إلى أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي وهام إحصائياً على نسبة العائد على رأس مال البنوك. كما أن تقلب سعر الصرف هو عامل محدد في زيادة نسبة الإقراض إلى إجمالي الودائع المصرفية، لأنه يزيد من الفجوة المالية ويخلق مخاطر الائتمان التي تنطوي عليها الفجوة.

وبينت دراسة (Lawrence, Chukwuemeka , 2020) من خلال إجراء تحليل تجريبي تأثير التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على أداء بنوك أموال الودائع في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨١ الى ٢٠١٦، وتم استخدام منهجية الانحدار الخطي، حيث وجدت الدراسة أن تغيرات أسعار الصرف لها تأثير إيجابي وكبير على أداء بنوك أموال الودائع في نيجيريا، واصلت الدراسة بتعليق الاعتماد غير المبرر على الأدوات النقدية لتثبيت تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي ينبغي تطوير أدوات السياسة المالية لمكافحة تقلبات أسعار الصرف.

واستعرضت دراسة (Hossin, Mondol , ٢٠٢٠)، الدراسات النظرية والتجريبية حول أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء المالي للتعرف على آثار تغير أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسات المالية في بنغلاديش، واعتمدت الدراسة على تحليل الارتباط لشرح العلاقة بين العائد على الأصول ومعدلات التضخم وفارق أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وكان العائد على الأصول هو المتغير التابع ومتغير أسعار الصرف كمتغير مستقل، ووجدت الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف والأداء المالي كان لها ارتباط سلبي ضعيف، ولاحظت الدراسة أن معدلات التضخم كانت تتزايد سنوياً طوال فترة الدراسة ومع ذلك كانت العلاقة بين التضخم والعائدات على الأصول

إيجابية، وبالتالي أثرت بشكل إيجابي على الأداء. وجاءت دراسة (القرالة، ٢٠٢٢) بهدف التعرف على أثر التغيرات في أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠، حيث بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن (٢٣) بنكا حتى نهاية عام ٢٠٢١ وهو ما يمثل مجتمع الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في (١٦) بنكا من البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم تناول تقاريرها السنوية على مدار فترة الدراسة، ومن ثم تم تحليل البيانات ودراسة العلاقات بينها، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتغيرات في أسعار الصرف على العائد على الأصول، في حين تبين وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية للتغيرات في أسعار الصرف على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم الواحد للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وأوصت الدراسة بأنه على صانعي القرارات والسياسات المالية وضع إجراءات مصرفية من خلال البنك المركزي الأردني والجهات المالية المعنية تضمن وجود مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي الدولي. في حين هدفت دراسة (Wulandari, Harjito, 2021) إلى تحليل تأثير أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وهيكل رأس المال على الربحية في البنوك المملوكة للدولة والخاصة التي يتم طرحها للاكتتاب العام في إندونيسيا، ويعتبر هذا البحث كمي يعتمد على دراسة المبادئ العقلانية التجريبية، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة البنوك التجارية واستخدمت تقنية تحليل البيانات تحليل الانحدار للبيانات باستخدام برنامج EViews الإصدار ١١، وأظهرت النتائج انه كان لسعر الصرف تأثير سلبي وهام على ربحية البنوك؛ كذلك كان لسعر الفائدة وسعر الصرف وهيكل رأس المال في نفس الوقت تأثير إيجابي وهام على ربحية البنوك.

وبينت دراسة (Al Sharif, 2021) تقدير آثار سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي على أداء البنوك الإسلامية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأسهم)، وطبقت هذه الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لتحليل الارتباط بين المتغيرات بشكل شامل باستخدام البيانات السنوية لـ (البنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك صفوة) للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أداء البنوك الإسلامية استجاب سلباً لأسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية في النماذج، وتمثل السبب في العلاقة العكسية في نتائج الدراسة هو أن ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية سيزيد من الواردات، ويقلل الصادرات مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمار المحلي، وانخفاض الودائع والتسهيلات في البنوك الإسلامية، وبالتالي انخفاض العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأسهم.

أما دراسة (Mamo, Habtamu, Mekonnen, 2021) فقد كان من ضمن أهدافها التحقيق في الأداء المالي للبنوك التجارية في الأسواق الناشئة، وحاولت الدراسة معرفة تأثير عدة متغيرات من ضمنها التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للبنوك التجارية في إثيوبيا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩. وأشارت النتائج إلى أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

إضافة الى ما سبق فان دراسة (رزق والسامرائي، ٢٠٢٢) سعت الى معرفة أثر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية في الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٢٠، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط للوصول إلى نتائج عالية الدقة لإثبات الفرضيات أو رفضها، وتم قياس تقلبات أسعار الصرف والأداء المالي للبنوك التجارية بمؤشراته: (العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية)، وأظهرت النتائج أن المتغير المستقل المتمثل في تقلبات أسعار الصرف كانت له مساهمة بالتأثير على الأداء المالي بمؤشره (العائد على الأصول).

اما دراسة (Njagi, Nzai, 2022) فقد ركزت بشكل خاص على تحليل تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على أداء البنوك التجارية في مجموعة شرق إفريقيا، وغطت الدراسة الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ واستخدمت بيانات مستمدة من البنوك المركزية والبنك الدولي.. وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات موجودة كخطر على ربحية البنوك التجارية في مجتمع شرق إفريقيا، ووجدت الدراسة أن أداء أوغندا كان أفضل من تنزانيا. ونتيجة لذلك، شهدت تنزانيا وكينيا تقلبات أكبر في أسعار العملات مقارنة بأوغندا، وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن لتلك التقلبات أثرت على أداء البنوك التجارية ممثلة بالعائد على الأصول، ومع ذلك وجد أن العلاقة كانت ضعيفة وسلبية.

وجاءت دراسة (الشلاه، ٢٠٢٢) بهدف معرفة أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف وأهمها (مؤشر الربحية ومؤشر السيولة) لعينة من المصارف التجارية العراقية مكونة من ١٠ مصارف تجارية، وتم استخراج مؤشرات الربحية والسيولة وتحليلها، وكانت نتائج التحليل تشير الى وجود علاقة عكسية بين اسعار الصرف والربحية أي أن ارتفاع سعر الصرف أدى إلى انخفاض ربحية المصارف اضافة لانخفاض الموجودات لدى المصارف وكذلك رأس المال وهذا أدى إلى انخفاض السيولة لمعظم المصارف عينة الدراسة كما اظهرت نتائج التحليل المالي تأثر المصارف بصورة كبيرة بالوضع الأمني والسياسي للبلد أكثر من تأثرها بالوضع الاقتصادي وهذا يدل على ضعف العلاقة بين المؤسسات المالية والوضع الاقتصادي للبلد، كذلك أكدت النتائج الى وجود علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الأجنبي وبين مؤشر السيولة والربحية.

اما دراسة (صابرين ويوسف، ٢٠٢٣) فقد هدفت إلى التعرف على آثار تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كعينة لهذه الدراسة، وقد تم استخدام مؤشرات الربحية المكونة من معدل العائد على الموجودات معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، ومعدل دوران السهم، ولدراسة هذه المتغيرات تم تطبيق نماذج قياسية عبر استخدام البرنامج الاحصائي EVIEWS 10 على البيانات خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ الى ٢٠٢١، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تقلبات سعر الصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه التقلبات ومعدل العائد على الموجودات ومعدل دوران السهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإفصاحات في التقارير المالية للمصارف عن كيفية التعامل مع التذبذبات في أسعار الصرف وتأثيرها على الميزانيات والهيكل التمويلي.

كذلك فقد هدفت دراسة (Refa, 2024) الى معرفة كيف تتأثر ربحية البنوك التجارية بتقلبات العملة في سعر صرف العملات الأجنبية من خلال دراسة حالة بنك حبيب في بنغلاديش، حيث أظهرت الاتجاهات الصعودية لسعر الصرف الأجنبي في السنوات الخمس خلال سنوات الدراسة، وتم قياس معامل الارتباط بين سعر الصرف الأجنبي وصافي الربح لإظهار العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وصافي الربح، وكانت قيمة r هي ٠.٦٨ مما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي ومعتدل بين المتغيرات.

واستهدفت دراسة (Yemi, Nakawooya, 2024) تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك النيجيرية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٢ (باستخدام فروع First Bank Plc في لاغوس وأوندو كدراسة حالة)، وتم تحليل البيانات باستخدام لعينة الدراسة، حيث أظهرت نتائج اختبار الفرضية وجود روابط وتأثيرات كبيرة للفرضية، حيث كانت التأكيدات المختبرة لها قيم p أقل من ٠.٠٥ ($p < 0.05$). حيث وجدت الدراسة أن سعر الصرف الأجنبي له تأثير كبير على أرباح البنوك.

واخيراً فقد هدفت دراسة (Susilo, Usman, Lestari, 2025) إلى تحليل تأثير بعض العوامل والتي من ضمنها التغير في سعر الصرف على أداء البنوك ودراسة التأثير المعتدل لسعر الفائدة على العلاقة بين هذه المتغيرات وأداء البنوك، واستخدم هذا البحث نهجاً كمياً باستخدام تحليل الانحدار للبيانات التي تم جمعها من التقارير المالية للبنوك التقليدية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، وقد أظهرت النتائج أن سعر الصرف وسعر الفائدة لهما تأثير إيجابي كبير على أداء البنوك، وفيما يتعلق بالتأثيرات المعتدلة، يضعف تأثير سعر الصرف على أداء البنك. ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من النقاط أهمها:

١. تبين للباحث من تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين مؤشرات الربحية والسيولة والأداء المالي في بيانات مختلفة، حيث تم استخدام المؤشرات للمقارنة بين أداء المصارف مثل: دراسة (سالم وعبدالصمد، ٢٠٢٠) و(بدر وعبدالعزيز، ٢٠٢٤)، و(قريرة والشاملي، ٢٠٢٥) في ليبيا، و(نكاع وبالكور، ٢٠٢٣) في الجزائر، كذلك تناولت مجموعة من الدراسات علاقة بعض العوامل مثل (حجم البنك ومعدل التضخم) بالأداء المالي مقاساً بمؤشرات الربحية والسيولة مثل: (Parvin, et al, 2019) والرواشدة، ٢٠٢٢)، كذلك هناك مجموعة من الدراسات تناولت وجود اثر معنوي بين مؤشرات الربحية والسيولة والأداء المالي في المصارف مثل: دراسة (مرزوق، المسيري، مراد، ٢٠٢٠ و العشماوي واحمد وكاشف، ٢٠٢٢).

٢. تبين للباحث من تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين تغير أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء المالي وجود أدلة مختلطة بشأن تأثير تغير أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي، حيث أكدت دراسة (علاني و خروبي، ٢٠١٩) بعدم وجود تأثير لتغير سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، في حين أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة عكسية (سالبة) بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية والأداء المالي مقاساً بمؤشرات الربحية والسيولة مثل:

(مجلخ وبشيشي وبلعيد، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، Hossin, Mondol, Keshtgar, و Pahlavani, Mirjalili, 2020 و Wulandari, Harjito, 2021 و القرالة، ٢٠٢٢ و Al Sharif, 2021 و Njagi, Nzai, 2022 و صابرين ويوسف، ٢٠٢٣ و الشلاه، ٢٠٢٢)، كذلك جاءت نتائج بعض الدراسات التي اكدت على وجود علاقة ارتباط موجبة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية والأداء المالي مثل: (Lawrence, ٢٠٢٠، Chukwuemeka, و Rزق والسامرائي، ٢٠٢٢ و Refa, 2024 و Yemi, Nakawooya, 2024 و Susilo, Usman, Lestari, 2025).

٣. تبين للباحث ان جُل تلك الدراسات اتفقت من حيث الهدف والمتمثل في معرفة أثر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية كمتغير مستقل، على الأداء المالي للمصارف كمتغير تابع مقاس بمؤشرات الربحية والسيولة، المعتمدة على البيانات المستقاة من القوائم المالية واعتمدت تلك الدراسات ايضاً في قياس ذلك الأثر على الاساليب الاحصائية المختلفة من النماذج مثل نموذج الانحدار الخطي والنماذج القياسية.

وتأتي هذه الدراسة في كونها امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت قياس أثر التغير في سعر صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي في البيئات الأخرى، ويتضح اختلاف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وخاصة في البيئة الليبية من حيث المتغير المستقل المتمثل في قياس اثر التغير في اسعار صرف العملات الأجنبية كما في دراسة كل من (عبدالصمد وسالم، ٢٠٢٠، مادي، ٢٠٢٠، اسميو وغيث، ٢٠٢٢، بدر وعبدالعزيز، ٢٠٢٤، قريرة والشاملي، ٢٠٢٥)، والتي هدفت الى تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة، وكذلك نموذج CAMELS، كذلك تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في البيئة الليبية فيما يتعلق بقياس اثر التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية واثره على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

٤ - اهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في قياس أثر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية العامة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
١. قياس أثر تغير اسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على معدلات الربحية للمصارف التجارية الليبية.

٢. قياس أثر تغير اسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على معدلات السيولة للمصارف التجارية الليبية.

٥ - أهمية البحث:

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثراً وتأثراً بأسعار الصرف وتغيراتها، ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لهذه الدراسة، وعليه تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال تتبع الدراسات السابقة للمتغيرات الرئيسية ومحاولة سد الفجوة البحثية التي تناولت أثر التغير في أسعار الصرف العملات الاجنبية على الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث لم تلقى هذه العلاقة الاهتمام بشكل كافي في البيئة الليبية. وبالنظر الى الهدف الذي يسعى هذا البحث الى تحقيقه؛ تبرز الأهمية العملية من حيث انها

ستعود بالفائدة على العديد من الجهات ذات العلاقة من إدارات المصارف والمستثمرين وجهات أخرى بما توفره من معلومات تساعد في ترشيد القرارات سواء من خلال تحقيق أكبر عائد للمستثمرين، أو من إدارة المصارف لدعم الاستمرارية والاستقرار في تحقيق الأرباح في ظل تغيرات أسعار صرف المستمرة صعوداً وهبوطاً نتيجة الأوضاع الاقتصادية الغير مستقرة ولتساعد في صياغة السياسات واللوائح اللازمة لبناء صناعة مصرفية قوية ومرنة.

٦- فروض البحث:

في ضوء عرض مشكلة البحث، وسعياً لتحقيق أهدافه، وفي إطار عرض الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA).
٢. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE).
٣. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بنسبة التغطية النقدية (LCR).
٤. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بنسبة التوظيف (LDR).

٧- منهج البحث:

بناءً على طبيعة البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب من حيث الاحاطة بالمفاهيم النظرية للبحث، ومن جانبه التحليلي من خلاله تحليل وتفسير القوائم المالية للبنوك باستخدام مؤشرات الربحية والسيولة المعتمدة لقياس أداء البنوك، بالإضافة الى بعض الأدوات الإحصائية، كما تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري من خلال الدراسات والبحوث العربية والأجنبية التي ترتبط بالبحث متمثلة في الكتب والدوريات العلمية المتخصصة.

وفي الجانب التطبيقي للبحث؛ تم الاعتماد على التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك محل الدراسة، وبهدف اجراء التحليل الإحصائي تم التركيز على معالجة البيانات والمعلومات بالاعتماد على برنامج الإحصاء (STATA 17)، في معالجة البيانات واختبار فرضيات البحث، كما تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد اعتمدت الدراسة إلى استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير متغيرات البحث.

٨- حدود ونطاق الدراسة:

يمكن عرض حدود البحث على النحو التالي:

١. حدود منهجية: اقتصر البحث على دراسة وتحليل منهجية قياس أثر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) فقط باعتباره العملة الأجنبية الأكثر استخدام وتداول في البيئة الليبية، وبالتالي يخرج نطاق البحث عن التغير في أسعار

صرف العملات الأجنبية الأخرى، كذلك أقتصر البحث في قياس الأداء المالي للبنوك من خلال مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية، ونسبة التغطية النقدية، ونسبة التوظيف، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي مؤشرات أخرى لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا.

٢. حدود مكانية: اقتصرَت الدراسة التطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا البالغ عددها (٧) مصرف.

٣. حدود زمنية: يقتصر البحث على سلسلة زمنية قدرها ٦ سنوات من عام ٢٠١٥ الى عام ٢٠٢٠.

٩- مجتمع وعينة البحث:

١. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية في ليبيا والتي يبلغ عددها (١٩) مصرفاً، حسب تقرير إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، وتم التطبيق على مجموعة من المصارف الليبية والبالغ عددها (٧) مصرف وذلك نظراً لصعوبة الحصول على بيانات متكاملة وبالتالي قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات نظراً للوضع الراهن في البلاد الذي معه شكل صعوبة في الحصول على سلسلة متكاملة من البيانات المالية، وبالتالي تم الاكتفاء بعدد (٧) مصرف التي اعتمد عليها الباحث، حيث تم الحصول على بياناتها المالية لفترة ٦ سنوات من سنة ٢٠١٥ حتى سنة ٢٠٢٠، والجدول التالي رقم (١) يبين اسم المصرف وتاريخ التأسيس ورأس المال وهيكل الملكية لعينة البحث.

جدول رقم (١)

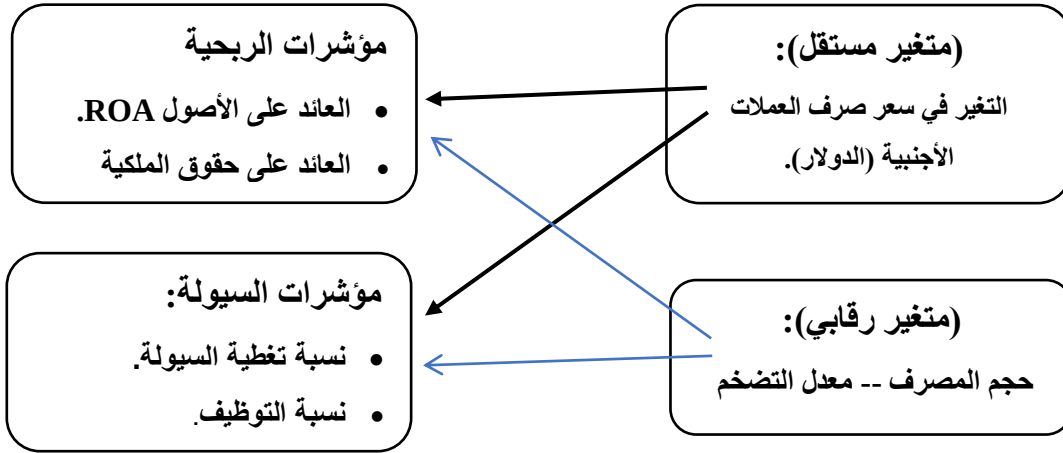
المصارف محل الدراسة.

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال
١	مصرف الجمهورية	١٩٦٩	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٢	مصرف الوحدة	2007	٥٦١,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٣	مصرف التجاري الوطني	١٩٧٠	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٤	مصرف التجارة والتنمية	١٩٩٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٥	مصرف السراي للتجارة والاستثمار	٢٠٠٧	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٦	مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	٢٠٠٧	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٧	مصرف المتوسط	١٩٩٧	٣٣,٣٣٣,٠٠٠ (د.ل)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف، وتقارير إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي - تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية- الربع الثالث ٢٠٢٣.

١٠ - متغيرات البحث:

يبين الشكل التالي طبيعة متغيرات البحث:



١١ - تقسيمات البحث:

سعيًا إلى تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

١. القسم الأول: الإطار العام للبحث
 ٢. القسم الثاني: الإطار النظري للبحث.
 ٣. القسم الثالث: الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية الليبية.
 ٤. القسم الرابع: النتائج والتوصيات.
 ٥. المراجع.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي تمام البحث.

القسم الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم واشكال سعر الصرف واهم العوامل المؤثرة فيه:
أ. مفهوم سعر الصرف:

يعبر مفهوم أسعار الصرف عن "قيمة تبادل العملة الأجنبية مقابل قيمة العملة المحلية للبلد المحلي التي أصدرت هذه العملات" (التميمي، ٢٠٢١: ٢٢)، وكذلك عرف الجدير (٢٠١٩: ٨٣٥) سعر الصرف على أنه "وحدات من عمله معينة اللازم للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويقصد بها عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عمله أجنبية أي سعر عمله بعمله أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعه والثانية ثمنها لها". وفي هذا السياق يعرف سعر الصرف بأنه: "سعر العملة الأجنبية لكل وحدة من العملة الوطنية" (Floyd, 2016, p.10 نقلًا عن بومدين وبن رجم ٢٠١٩، ص ٣٤٤)، وقد وورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ اثار التغير في اسعار صرف العملات الأجنبية تعريف لبعض المصطلحات والمفاهيم المحاسبية الدولية كما يلي:

- ✓ فرق سعر الصرف: وهو الفرق الناتج عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة.
- ✓ سعر الإغلاق أو الاقفال: سعر الصرف الفوري بين عملتين مختلفتين في تاريخ إعداد القوائم المالية للوحدة المحاسبية.
- ب. أنواع سعر الصرف:

تناول الادب المحاسبي العديد من أنواع سعر الصرف نذكر منها ما يلي (الرقى وراشدي، ٢٠١٧: ١٥٦):

- ✓ سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ويدل ارتفاع سعر عملة ما على امتيازها بالنسبة للعملات الأخرى. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية وهذا ما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.
- ✓ سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي هو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ مختلف القرارات، فارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي في ارتفاع أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم بنسبة عالية.
- ✓ سعر الصرف الفعلي: يعطي سعر الصرف الفعلي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ويدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، من خلال مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما مقارنة بعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة. إن أسعار الصرف الفعالة هي أسعار صرف اسمية لأنها لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في معدل التضخم في الدولة محل الدراسة أو الدول الأجنبية، ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة للتفسير الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها.
- ت. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

الأحداث الاقتصادية عامل رئيسي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نجد أيضا إن تتبعنا الأحداث الغير اقتصادية أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها وعليه فإن العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية (علالي وخروبي، ٢٠١٩):

✓ العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

١. كمية النقود: إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سرعة تداول النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
٢. ميزان المدفوعات: بعد التوازن والاحتلال الاقتصادي في ميزات المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.
٣. أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.
٤. الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.
٥. معدلات التضخم: يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف

✓ العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

١. الاضطرابات والحروب: من العوامل المؤثرة على سعر الصرف سواء على المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية، وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة الصناعة والزراعة والمال، والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الاجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة.
٢. الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

ثانياً: طبيعة الأداء ومجالاته وأهم أنواعه ومؤشرات قياسه في المصارف: أ. تعريف الأداء:

بين (الياسري وآخرون، ٢٠١٤) أن هناك عدد كبير من الدراسات والأبحاث تناولت مفهوم الأداء، إلا أنه في واقع الأمر لم يتوصل الباحثين والمختصين إلى إجماع حول مفهوم محدد له، وغالباً ما يكمن الخلاف في تنوع اتجاهاتهم وأهدافهم، وتعدد واختلاف المعايير المستخدمة من قبلهم في دراسته، وعلى الرغم من تباين آرائهم؛ إلا أنهم يتفقون على أنه انعكاس لمكانية المنظمة في تحقيق أهدافها، وقد عرف Robbins & Wiersema الأداء على أنه " قدرة المنظمة على إنجاز الأهداف طويلة الأمد"، كما يرى Wright أن "الأداء يعبر عن النتائج التي ترغب المنظمة فيها وتسعى إلى تحقيقها"، أما Verweire فقد عرفه "على أنه مستوى إنجاز المنظمة في مجال خلق القيمة لجمهور السوق. في حين عرف Neely الأداء على أنه "القيام بعمل ما في الوقت الحاضر تتمثل مخرجاته بقيمة تقاس غداً".

ويعد الأداء من أهم المصطلحات التي تحمل بين طياتها العمل والجهد وهو يقترح فصل للعمل الجيد عن السيئ، وبذلك أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين الذي من خلاله يمكن تحديد مدى نجاح وفعالية البنك، وفي هذا الصدد وردت العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي (محمود وموصو، ٢٠١٩: ١٢١):

- ✓ "الأداء انعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".
 - ✓ "الأداء هو القيام بتنفيذ جزء من العمل، أو كله وتحقيق النجاح فيه".
 - ✓ "الأداء من خلال معايير فعالية الكفاءة الاقتصادية، بأن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية، ولتحقيق الكفاءة الأعلى من المحتمل أن يكون هنالك إنفاق أكثر".
- ب. مجالات الأداء الرئيسية:

يتطلب نظام الرقابة الفعال أن يتم تحديد مجالات الأداء الرئيسية، بحيث تعكس أهداف البنك المهمة، وتشتمل على الجوانب الخاصة به، التي يجب عليها العمل بفعالية من أجل تحقيق النجاح لهذا البنك. وتشير المصادر إلى عدد من المجالات الرئيسية للأداء يمكن تحديدها فيما يلي (محمود وموصو، ٢٠١٩):

- ✓ مجال الأداء العملياتي: ويعتمد مؤشرات عمليات تشغيلية فضلاً عن المؤشرات المالية ومن أهم المؤشرات العملية للأداء الحصة السوقية الإنتاجية، فاعلية العملية التسويقية، نوعية المنتج والخدمة الإبداع المسؤولية الاجتماعية وغيرها. إن تضمين هذه المؤشرات يوضح الصورة الخفية للأداء، والتي لا تستطيع المؤشرات المالية توضيحها.
- ✓ مجال الأداء التنظيمي: يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي يعتمد عليها البنك في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافه، ومن ثم يكون لدى مسيري البنك معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة

ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان البنك أن يصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذاك المتعلق بالفعالية التنظيمية.

✓ مجال الأداء الاجتماعي: يشير الأداء الاجتماعي إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد البنك على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لبنكهم، وتتحدى أهمية ودور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للبنك قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصر البنك على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهمل الجانب الاجتماعي الموارد البشرية.

✓ مجال الأداء المالي: يعد الأداء المالي المجال الأساسي في قياس الأداء، وضمن هذا الأداء يتم تحديد نسب ومؤشرات مالية للقياس منها، العائد على الاستثمار، العائد على المبيعات، ونسبة إيراد السهم، العائد على حقوق الملكية وغيرها من المؤشرات.

كذلك فإن الأداء المالي يوضح الوضع المالي للمنشأة ما في لحظة زمنية معينة لارتباطها بجانب معين في أداء المنشأة، فهي توضح مقدار نجاح وكفاءة الوحدات الاقتصادية. ويعتبر مفهوم الأداء المالي من المفاهيم الإدارية الأكثر سعة وشمولا من أجل أداء العمل بالاتجاه الصحيح ومراقبة أوضاع وسلوك المنشآت وكذلك تحديد المعوقات ومعرفة أسبابها واقتراح الحلول التصحيحية، ويحتل الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول وخاصة المصارف وبسبب ندرة الموارد المالية للبنوك قياسا بمقدار الاحتياجات المالية الكبيرة لها من أجل تحقيق أقصى عائد للاستمرار في التقدم والنمو وتحقيق الأهداف المرجوة (الشلاه، ٢٠٢٢).

إن الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدا لقياس أداء البنك، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح. أما في البنوك فهو انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية وهو يصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة، كما إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للبنك، وهناك عدة معايير للمقارنة وهي كما يأتي وورد عن فيلالي (٢٠٢٠: ٥٤):

١. المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء البنك للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

٢. المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنوك المساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع الذي تنتمي إليه البنوك التجارية.

٣. المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير

تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية.

٤. المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم البنوك بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية.

ت. مؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف:

يتم تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال مجموعة من المؤشرات المالية من أجل الوقوف على مدى قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في (محصول وموصو، ٢٠١٩):

✓ الربحية: وهي "تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات على نقدية على مساهميه" (بن سعدون، ٢٠١٩: ٢٠، نقلا عن عبدالعزيز، ٢٠٠٦: ٢٦٥)، وتقيس نسب أو مؤشرات الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها البنك.

١. العوامل المؤثرة على الربحية والسيولة في المصارف.

- عوامل داخلية: هناك العديد من العوامل الداخلية يستطيع البنك السيطرة عليها والتحكم فيها والتي تؤثر على ربحته نذكر منها ما يلي (غفار وآخرون، ٢٠٢١؛ الفاضلي ومفتاح، ٢٠٢٢):
- نسبة السيولة: تعد السيولة من الأهداف الأساسية للمصرف، وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب أو أنها تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير، وتسعى المصارف لتحقيق التوازن بين هديفي السيولة والربحية، فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو واستمرار البقاء.
- نسبة المديونية: تؤثر عمليات الائتمان الممنوحة من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من الأنشطة الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً وضع الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض.
- نسبة الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن حجم الأموال التي يحتفظ فيها المصرف لمواجهة أغراض النمو والتوسع والتي يفصح عنها في القوائم المالية للمصرف التجاري، ويتم تصنيف هذا الربح في الميزانية العمومية كالتزامات، ولكن في الواقع هو الدين الحقيقي للشركة، وهناك ارتباط بين الأرباح المحتجزة ونسبة سعر السهم

- للربحية، فزيادة الأرباح المحتجزة تؤدي لزيادة أسعار الأسهم، حيث يجب ان تكون زيادة الأرباح المحتجزة مصاحبة لزيادة الربحية للشركة.
- حجم المصرف: يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات، فكل حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبير في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن يلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر الأمر الذي يزيد من معدل العائد، بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على حقوق ملكية الاستثمار فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها، وهناك إجماع على أن حجم المؤسسة له تأثير على مستوى الأداء للشركة فالمؤسسات الكبيرة قد تولد أداء متميزاً، لأنها الأكثر قدرة على استخدام وفورات الحجم، ولديها القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة أكبر.
- معدل النمو: يعرف النمو بأنه قدرة المؤسسة على زيادة حجمها، ويقاس نمو المؤسسة بعدد من المقاييس المختلفة منها: القيمة المضافة - الإيرادات - مجموع الأصول، كما إن الشركات التي تحقق أرباح وتحقق بها حيث تستخدمها في اغتنام أفضل الفرص للنمو سوف تنمو بسرعة، في حين ان الشركات التي لا تحقق أرباح او تحقق أرباح غير كافية فلا يمكنها الاستفادة من فرص الاستثمار وبالتالي لا تنمو بسرعة.
- عمر المصرف: يقاس عمر المصرف بعدد سنوات ممارسة المصرف لنشاطه من تاريخ التأسيس وحتى تاريخ الحصول على البيانات السنوية في ذلك العام، فإن زيادة عمر المصرف تلعب دوراً كبيراً في التأثير في ربحيتها، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن لدى إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، إضافة إلى ذلك أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية.
- نسبة كفاية رأس المال: هذا المؤشر يعكس قدرة المصرف على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية، كما يشير إلى مقدار رأس المال الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به لامتصاص الخسارة والتهديد نسب كفاية رأس المال هي مؤشرات لقدرة المصرف على استيعاب الخسائر المالية والمخاطر وتعمل على تعزيز الاستقرار المالي والحماية ضد الظروف غير السارة، وتخلق نسبة رأس المال المرتفعة للمصارف إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع وبشكل عام هناك علاقة إيجابية بين رأس المال المصرفي والأداء المصرفي.
- الكفاءة التشغيلية: ويعد هذا المعدل مقياساً مهماً لتقييم المصارف، لأنه يعكس مدى كفاءة المصرف في إدارة التزاماته وأصوله داخلياً وتقليل النفقات عند التحوط مقابل أبعاد المخاطر الخاصة بها، وبمعنى آخر، تعكس مدى نجاح المصرف في تقليل

- النفقات أو التكلفة التي يدفعها المصرف مقابل الأموال، والجزء الأكبر من الموارد المالية للمصرف هي الودائع، والتي يجب توفيرها عند الطلب، ويجب أن يكون المصرف مستعداً لتوفير الودائع في أي وقت، وتماشياً مع الدراسات السابقة يتم قياس هذا المعدل بحساب الودائع تحت الطلب والودائع لأجل كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، وبالتالي من المتوقع أن يكون لنسبة الودائع كنسبة مئوية من إجمالي الأصول علاقة إيجابية مع سيولة المصارف التجارية.
- جودة الأصول: إدارة الأصول أمر بالغ الأهمية لأداء المصارف التجارية، وتساعد في تقليل الخسائر من خلال فهم مدى كفاية رأس مال المصرف واحتياجات خسائر القروض في أي فترة زمنية، والحفاظ على جودة الأصول هي سمة أساسية من سمات العمل المصرفي ويمكن القول أنه مع زيادة القروض المتعثرة يقل الأداء المصرفي، وبالتالي من المتوقع أن يكون لنسبة القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض علاقة سلبية مع سيولة المصارف التجارية.
- العوامل الخارجية: يوجد العديد من العوامل الخارجية والتي تؤثر على البنك نذكر منها ما يلي (حيدرة وسليمان، ٢٠٢٢):
- حصة وتركز السوق: تعرف الحصة السوقية للمصرف بأنها نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات المصرف خلال سنة معينة إلى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف خلال السنة نفسها، ويفترض وجود علاقة إيجابية بين تركيز السوق والربحية في المصارف حيث أن المصارف تستطيع أن تحقق أرباح أعلى إذا كانت تعمل في بيئة احتكارية.
- التضخم: يعد التضخم ظاهرة اقتصادية تعاني منها العديد من الاقتصاديات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد أوردت الدراسات العديد من التعاريف حول التضخم. فمنهم من عرفه وفقاً لآثاره على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد أو انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وقد تم تعريفه وفقاً لأسبابه على أنه زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، أو عدم التجاوب بين الطلب الكلي والعرض الكلي لعوامل الإنتاج، أو زيادة حجم الانفاق بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات، وقد سعى العديد من الاقتصاديين إلى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها لمعرفة أسبابها والوقوف على طرق علاجها مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات المفسرة لها.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي: تظهر عوامل الاقتصاد الكلي أو المتغيرات البيئية الاضطرابات في أي مكان في الاقتصاد والتي تؤثر على الربحية المصرفية. حيث يرتفع الطلب على الائتمان المصرفي في أوقات الازدهار الاقتصادي مما يؤثر إيجاباً على الربحية. من جهة أخرى ينخفض الطلب على الاقتراض في أوقات الركود الاقتصادي، وتزداد مخاطر الائتمان بسبب عدم اليقين والتقلب في الأسواق، وبالتالي تتدهور جودة القروض وتزداد مخصصات عدم السداد مما يقلل من ربحية المصارف.

- أسعار النفط: تعتمد اقتصادات الدول المنتجة للنفط بشكل كبير على إنتاج النفط وسعره، ولذلك التصور السائد عند الباحثين هو أن انخفاض سعر النفط له تأثير سلبي على حجم الودائع التي تمثل المصدر الرئيسي للمصارف التجارية، في ضوء ذلك هناك حاجة ملحة لتقييم تقلب أسعار النفط وانخفاضه وتأثير ذلك على السيولة في المصارف التجارية، وعليه من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين سعر النفط وسيولة المصارف التجارية.
- ٢. مؤشرات الربحية:

- معدل العائد على إجمالي الأصول ROA: يعتبر معدل العائد على الأصول معدل لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال، أي يقيس كفاءة البنك في استخدام إجمالي أصوله، ومن خلاله يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي امتلكها خلال هذه الفترة ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية: $ROA = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$.
- مؤشر منفعة الأصول AU: تقيس منفعة الأصول قابلية الأصول على خلق العوائد بصورة عامة من الأموال المتاحة للاستثمار". ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية: $AU = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$.
- معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياساً للأداء الكلي للمصرف بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر ويحسب وفق العلاقة التالية: $ROE = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$.
- هامش الربح: يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه ويحسب كالتالي: $\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}$.
- ربحية السهم EPS: تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من صافي الدخل الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية، إذ تشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك ويحسب وفق العلاقة التالية: $\text{ربحية السهم} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي عدد الأسهم العادية}$.
- الرافعة المالية EM: مؤشر الرافعة المالية يظهر مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته. ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية: $\text{الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$.
- ✓ السيولة: تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة، كما تعني أيضاً مدى مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ويقصد بالسيولة تعني السيولة البنكية بأنها: " احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من

استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله" (بن سعدون، ٢٠١٩).
✓ أبعاد السيولة:

١. الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصول إلى نقدية.
 ٢. التكلفة: وتعني القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بدون خسائر أو بأقل تكلفة.
 ٣. المخاطرة وهي احتمالية هبوط قيمة الأصل أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر
- ✓ مؤشرات السيولة: أن المؤشرات تساعد في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار واتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته اتجاه الغير، وبالتالي فإن مؤشرات قياس السيولة تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف التجارية ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي (الحاج والقحيص، ٢٠٢٣):

١. إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية) (Liquidity Coverage Ratio LCR): يقيس هذا المؤشر أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول، وتتكون الأصول السائلة من الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه ودائعه لدى الجهاز المصرفي والمصرف المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقدية دون خسائر تذكر، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة.

٢. إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف) (Loan-to-Deposit Ratio LDR): يقيس هذا المؤشر ما تم استثماره من ودائع لدى المصارف في منح القروض، وتعتبر نسبة القروض إلى الودائع بصورة عامة، إحدى المقاييس لسيولة المصرف وقدرته على الاقتراض. فعلى هذه النسبة يؤشر إلى تدني مستوى السيولة لدى المصرف. كما أن هذه النسبة تدل على المدى الذي تم فيه تخفيض حجم القروض وعلاقة ذلك بقاعدة الودائع لدى المصرف، ويعتبر هذا الأمر مؤشراً لاحتمالات تحويل مزيد من الودائع الحالية إلى قروض، وكذلك لاحتمالات لجوء المصرف إلى الأسواق المالية والنقدية لتمويل قروض إضافية أو زيادة أصوله، ويحسب هذا المؤشر بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

٣. إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (نسبة السيولة القانونية): تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وكذلك يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس زيادة الأصول السائلة التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى، ويحسب هذا المؤشر بنسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

٤. تعتبر نسبة القروض إلى الودائع بصورة عامة، إحدى المقاييس لسيولة المصرف

وقدرته على الاقتراض. فعلو هذه النسبة يؤثر إلى تدني مستوى السيولة لدى المصرف. كما أن هذه النسبة تدل 30 على المدى الذي تم فيه تخفيض حجم القروض وعلاقة ذلك بقاعدة الودائع لدى المصرف. ويعتبر هذا الأمر مؤشراً لاحتمالات تحويل مزيد من الودائع الحالية إلى قروض، وكذلك لاحتمالات لجوء المصرف إلى الأسواق المالية والنقدية لتمويل قروض إضافية أو زيادة أصوله

القسم الثالث

الدراسة التطبيقية بالمصارف التجارية الليبية

١. مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية في ليبيا والتي يبلغ عددها (١٩) مصرفاً، حسب تقرير إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، وتم التطبيق على مجموعة من المصارف الليبية والبالغ عددها (٧) مصارف وذلك نظراً لصعوبة الحصول على بيانات متكاملة وبالتالي قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات نظراً للوضع الراهن في البلاد الذي معه شكل صعوبة في الحصول على سلسلة متكاملة من البيانات المالية، وبالتالي تم الاكتفاء بعدد (٧) مصارف التي اعتمد عليها الباحث، حيث تم الحصول على بياناتها المالية لفترة ٦ سنوات من سنة ٢٠١٥ حتى سنة ٢٠٢٠، والجدول التالي رقم (١) يبين اسم المصرف وتاريخ التأسيس ورأس المال وهيكل الملكية لعينة البحث.

جدول رقم (١)

المصارف محل الدراسة.

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال
١	مصرف الجمهورية	١٩٦٩	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٢	مصرف الوحدة	2007	٥٦١,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٣	مصرف التجاري الوطني	١٩٧٠	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٤	مصرف التجارة والتنمية	١٩٩٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٥	مصرف السراي للتجارة والاستثمار	٢٠٠٧	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٦	مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	٢٠٠٧	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (د.ل)
٧	مصرف المتوسط	١٩٩٧	٣٣,٣٣٣,٠٠٠ (د.ل)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف، وتقارير إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي - تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية- الربع الثالث ٢٠٢٣.

٢. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- من أجل إتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، ولطبيعة البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب المتمثلة فيما يلي:
 ١. معلومات الإحصاء الوصفي، لتحديد أدنى قيمة وأعلى قيمة، والتعرف على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بشأن المتغيرات.
 ٢. مصفوفة الارتباط والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقية المتغيرات، وبيان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
 ٣. نموذج تحليل الانحدار والذي يستخدم لتحديد أثر المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بمؤشرات الربحية والسيولة.
- ### ٣. متغيرات البحث:

■ المتغيرات المستقلة:

١. التغير في سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار): عانت ليبيا لسنوات عديدة من نقص شديد في توفر النقد الأجنبي. ويُعزى ذلك في الغالب وبصورة أساسية إلى الأزمة السياسية وتقلب عائدات النفط صعوداً وهبوطاً. ولأن ليبيا تعتمد في دخلها على الواردات بشكل رئيسي، فإن توفر النقد الأجنبي وأسعاره تكون لهما أهمية بالغة، ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً بامتياز، فهو أحادي المورد، وصغير نسبياً، وعلى درجة عالية من الانكشاف بسبب التوسع في الانفاق الاستهلاكي على حساب التنمية المستدامة واعتماده بشكل شبه كلي على مورد النفط في تسيير النشاط الاقتصادي، ومصدر وحيد للدخل للحصول على العملات الأجنبية التي تستخدم في تمويل الواردات؛ زيادة على ذلك مرتبطة باستيراد أغلب السلع الأساسية (البنك الدولي، ٢٠٢٠)، والجدول التالي رقم (٢) يبين المتغير المستقل (متوسط سعر صرف الدولار) خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠.

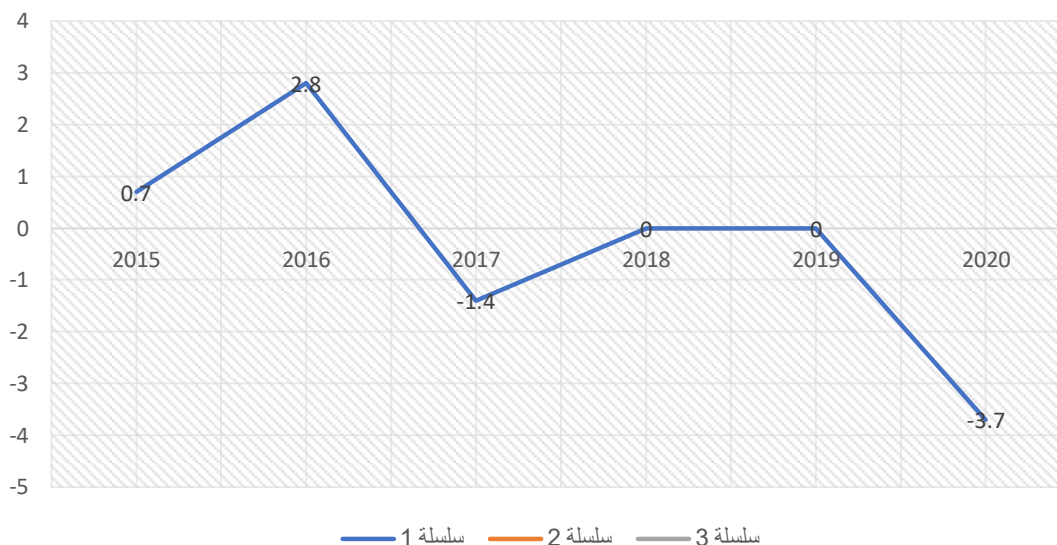
جدول رقم (٢)

معدل التغير في سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار (متوسط الفترة) من ٢٠١٥-٢٠٢٠

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
متوسط سعر الدولار بداية الفترة	١.٣٨	١.٣٩	١.٣٩	١.٣٦	١.٤٠	١.٣٩
متوسط سعر الدولار نهاية الفترة	١.٣٩	١.٤٣	١.٣٧	١.٣٦	١.٤٠	١.٣٤
معدل التغير %	٠.٧	٢.٨	١.٤-	٠.٠	٠.٠	٣.٧-

المصدر: مجموعة البنك الدولي - سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) Libya-

شكل رقم (1) لتغير في اسعار صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية (الدولار)



يبين الجدول رقم (٢)، والشكل رقم (١) معدل التغير في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار خلال الفترة محل الدراسة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٠، ونلاحظ ان اعلى معدل وصل اليه التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدينار في سنة ٢٠١٦ بمعدل ٢.٩% صعوداً من ٠.٧% خلال سنة ٢٠١٥، ثم انخفض المعدل بشكل متسارع ليصل الى -١.٤% في سنة ٢٠١٧ ثم ضل المعدل العام بدون تغير خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ وكل هذا التذبذب نتيجة ما خلفته الازمة السياسية واثارها على الجانب الاقتصادي، ووصل المعدل الى ادنى حد له خلال فترة الدراسة في سنة ٢٠٢٠ ليصل الى -٣.٧% لمجموعة من الظروف كان اكثرها تأثيراً جائحة كورونا وما خلفته من اثار على جميع الجوانب.

■ متغيرات ضابطة:

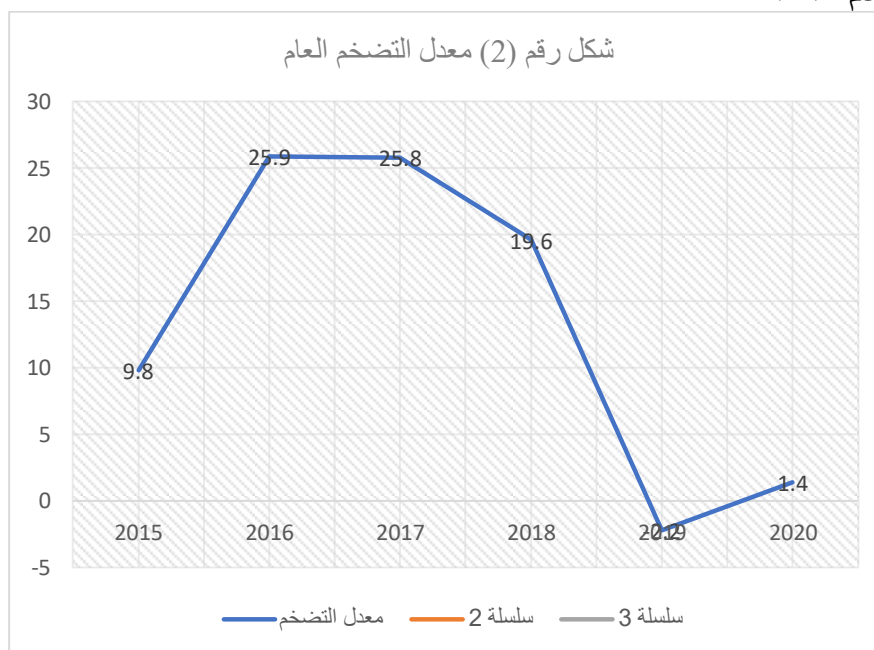
١. معدل التضخم: أن التضخم في ليبيا يعود جزء كبير منه لأسباب نقدية، وأن هناك علاقات طردية بين الانفاق العام وعرض النقود من جهة، ومعدلات التضخم من جهة أخرى، وتعود ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي الى عوامل نقدية ومالية من بينها التوسع في الاصدار النقدي لتمويل الانفاق العام. كما يُرجى ارتفاع معدل التضخم في الأسعار إلى التحديات الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها البلاد، حيث تشهد زيادة في أسعار المستهلكات نتيجة لتقلبات سوق العملات الأجنبية ونقص المعروض (الديغة ومحمد، ٢٠٢٣)، ويؤثر معدل التضخم على ربحية المصرف وهذا يفسر العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الربحية (حاجي، ٢٠١٦)، والجدول التالي رقم (٣) يبين معدلات التضخم خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٣)

معدلات التضخم خلال من ٢٠١٥-٢٠٢٠

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
معدل التضخم	٩,٨	٢٥,٩	٢٥,٨	١٣,٦	٢,٢-	١.٤

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والاحصاء - تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم لعام ٢٠٢٠



من خلال الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) نلاحظ ان معدل التضخم العام في عام ٢٠١٥ كان ٩.٨% ونتيجة للوضع السياسي الذي انعكس على كافة الجوانب الذي تشهده البلاد خلال الفترة أخذ المنحنى شكلاً تصاعدياً ليستقر عند ٢٥,٩% و ٢٥,٨% خلال سنتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ثم بدأ بالانخفاض السريع خلال ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ليصل الى اقل معدل له وهو - ٢,٢% ثم بدا بالارتفاع ليصل الى ١.٤% في سنة ٢٠٢٠، وبالتالي يتبين لنا ان معدلات التضخم قد زادت وتنوعت بالفعل خلال فترة الدراسة والتحليل.

٢. حجم المصرف: سيتم في هذه الدراسة اعتبار إجمالي الموجودات أو الأصول مقياساً لحجم المصرف، ويقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه من موجودات، ويمكن قياسه بأكثر من مقياس منها مجموع حقوق المساهمين، وعدد العاملين، وحجم الودائع، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات البنوك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها، وهناك إجماع على أن حجم المؤسسة له تأثير على مستوى الأداء للشركة؛ فالمؤسسات الكبيرة قد تولد أداء متميزاً، لأنها الأكثر قدرة على استخدام وفورات الحجم، ولديها القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة كبيرة، وفي السياق نفسه فإن حجم المؤسسة من الممكن أن يكون له تأثير موجب على أدائها، حيث تستطيع المؤسسات الكبيرة

قياس أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي.....
أ/ صلاح محمد عبدالعاطي

الحصول على صفقات أفضل سواء في سوق المال أو أسواق عناصر الإنتاج الأخرى، ويقاس حجم البنك باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الموجودات (غفار وآخرون، ٢٠٢١).

- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي المصارف التجارية محل الدراسة، ويتم استخدام عدة مؤشرات يقاس بها الأداء المالي في المصارف حسب مختلف الوظائف التي يمارسها البنك، واحد أهم هذه المؤشرات هي مؤشرات الربحية والسيولة التي ترتبط بعائد البنك مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومعدلات السيولة التي تقيس مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة (بن دحو وبكراوي، ٢٠٢١؛ خمافني وآخرون، ٢٠٢١)، والجدول التالي رقم (٤) يبين متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

جدول رقم (٤)

ملخص متغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس	المصادر
المتغير التابع: الأداء المالي			
مؤشرات الربحية:			
ROA	معدل العائد على الأصول	(صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي الأصول) * ١٠٠	- بن دحو وبكراوي، ٢٠٢١
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية	(صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية) * ١٠٠	- خمافني وآخرون، ٢٠٢١
مؤشرات السيولة:			
LCR	إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية)	(الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه وودائعه لدى الجهاز المصرفي والمصرف المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة / إجمالي الأصول) * ١٠٠	- الحاج والقحيص، ٢٠٢٤
LDR	إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف)	(جمالي القروض / إجمالي الودائع) * ١٠٠	- نكاع وبوالكور، ٢٠٢٣
المتغير المستقل: التغير في أسعار الصرف			
Ex-R	معدل التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار)	(متوسط أسعار الدولار الأمريكي في نهاية السنة - متوسط أسعار الدولار الأمريكي في بداية السنة) / متوسط أسعار الدولار الأمريكي في نهاية السنة	- Niepmann&Schmidt- Eisenlohr, 2022. - Bernoth&Herwart, 2021. نقلًا عن قموزة، ٢٠٢٤.

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

قياس أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي.....
أ/ صلاح محمد عبدالعاطي

المتغيرات الضابطة:			
In-R	معدل التضخم	معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك	- الفاضلي وآخرون، ٢٠٢٢
Size	حجم المصرف	اللوغارتم الطبيعي لأجمالي الأصول	- غفار وآخرون، ٢٠٢١

اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

١. الجانب التطبيقي:

■ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الوصفي لكل متغير من متغيرات الدراسة، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٥):

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Mean	Min	Max	SD	Skewness	Kurtosis
Return On Assets (ROA)	.911	.029	4.050	1.025	1.681	5.337
Return On Equity (ROE)	10.421	.313	4.480	6.174	1.432	5.295
Liquidity Coverage Ratio (LCR)	٦١.٦٧ ٣	.086	97.280	33.293	-.561	2.727
Loan-to-Deposit-Ratio (LDR)	١١.٦٦ ١	0	43.683	.095	1.322	4.77
Exchange-Rate (Ex-R)	.016	-.022	0.087	.036	1.104	2.979
Size	21.138	16.196	24.362	2.536	-.461	2.252
Inflation-Rate (In-R)	12.383	-2.2	25.900	10.965	.058	1.52

وفيما يتعلق بالمتغير التابع الأداء المالي المقاس بمؤشرات الربحية والسيولة فإن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول ROA بلغ ٠.٩١١ بانحراف معياري قدره ١.٠٢٥ كما بلغت اقل قيمة من قيم ROA ٠.٠٢٩ وأكبر قيمة ٤.٠٥٠، وبلغ معامل الالتواء والتفرطح للمتغير ١.٦٨٢، ٥.٣٣٧ على التوالي، في حين بلغ المتوسط الحسابي ١٠.٤٢١ للمتغير معدل العائد على حقوق الملكية ROE بانحراف معياري ٦.١٧٤ وكانت اقل قيمة من قيم ROE ٠.٣١٣ وأكبر قيمة بلغت ٤.٤٨٠ كذلك فإن معاملي الالتواء والتفرطح كانا ١.٤٣٢، ٥.٢٩٥ على التوالي. أما فيما يخص المتغير مؤشر نسبة تغطية السيولة LCR بلغ المتوسط الحسابي ٦١.٦٧٣ بانحراف معياري ٣٣.٢٩٣ في حين كانت اقل قيمة وأكبر قيمة ٠.٠٨٦، ٩٧.٢٨٠ على التوالي، أما معاملي الالتواء والتفرطح كانا -٠.٥٦١، ٢.٧٢٧ على التوالي.

وفيما يتعلق بالمتغير المستقل التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية Ex-R يتضح ان المتوسط الحسابي بلغ 0.016، وذلك بانحراف معياري 0.036 وبلغت اقل قيمة 0.022 وأكبر قيمة ٠.٠٨٧، وكان معاملي الالتواء والتفرطح ١.١٠٤، ٢.٩٧٩ على التوالي، أما المتغير الضابط حجم المصرف يتضح ان المتوسط الحسابي ٢١.١٣٨ وذلك بانحراف

معياري ٢.٥٣٦ وقد بلغت اصغر واعلى قيمة ١٦.١٩٦ ، ٢٤.٣٦٢ على التوالي، كذلك فان المتغير معدل التضخم In-R فقد بلغ المتوسط الحسابي ١٢.٣٨٣ وبانحراف معياري ١٠.٩٦٥ وبلغت اصغر واعلى قيمة -٢.٢ ، ٢٥.٩٠٠ على التوالي.
 ■ نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

من اجل اختبار أهمية العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في اثر العلاقة للتغير في أسعار صرف العملات الاجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وفيما يلي الجدول رقم (٩) والذي يبين نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٩)

مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات

Pairwise correlations

Variables	(1)	(2)	(3)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
(1) ROA	1.000						
(2) ROE	0.855** *	1.000					
(3) Liquidity Coverage Ratio (LCR)	0.281*	0.074	1.000				
(4) Loan-to-Deposit-Ratio (LDR)	-0.268	-0.120	-0.467**	1.000			
(٥) ExchangeRate	-0.276*	- 0.304*	-0.123	0.123	1.000		
(٦) Size	-0.185	-0.202	-0.419***	0.433**	-0.062	1.000	
(٧) InflationRate	-0.125	-0.065	-0.003	0.132	-0.219	-0.040	1.000

*** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) لمصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة وجود العديد من العلاقات تتمثل أهمها فيما يلي:

١. وجود علاقة ارتباط معنوي بين معدل العائد على الأصول ومعدل التغير في أسعار الصرف العملات الأجنبية (الدولار) حيث جاءت إشارة معامل الارتباط سلبي بمعامل (-٠.٢٧٦) ودال احصائياً عند مستوى معنوية (٠.١)، مما يشير الى وجود علاقة عكسية بين التغير في أسعار صرف العملات (الدولار) ومعدل العائد على الأصول،

٢. وجود علاقة ارتباط معنوي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير في أسعار الصرف العملات الأجنبية (الدولار) حيث جاءت إشارة معامل الارتباط سلبي بمعامل (-0.304) ودال احصائياً عند مستوى معنوية (٠.١)، وهو يشير الى وجود علاقة عكسية بين التغير في أسعار صرف العملات (الدولار) ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٣. وجود علاقة ارتباط بين تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ونسبة تغطية السيولة، حيث جاءت إشارة معامل الارتباط سالبة بمعامل -٠.١٢٣ ولكن علاقة غير معنوية،

كما توجد علاقة ارتباط موجبة بمعامل ٠.١٢٣ ولكن غير معنوية ايضاً بين تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ونسبة التوظيف.

■ نتائج اختبار فروض الدراسة:

من خلال نتائج تحليل الانحدار يمكن اختبار فروض الدراسة:

١. نتائج اختبار الفرض الاول: ينص الفرض الثاني من فروض البحث بأنه "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار كما ورد في الجدول التالي رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي

ROA	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	Sig
Exchange-Rate	-9.614	3.439	-2.80	.008	***
Inflation-Rate	-.019	.014	-1.43	.162	
Size	-.087	.053	-1.64	.109	
Constant	3.132	1.2	2.61	.013	**
R-squared	0.158		Number of obs		42
F-test	3.408		Prob > F		0.027
*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$					
معادلة الانحدار $Y_1=3.132 - 9.614 \text{ Ex-R} - 0.019 \text{ In-R} - 0.087 \text{ Size} + e_i$ حيث أن: $Y_1 = \text{العائد على الأصول ROA}$ $\beta_0 = \text{قيمة ثابتة Constant.}$ $\text{Ex-R} = \text{التغير في سعر صرف الدولار.}$ $\text{In-R} = \text{معدل التضخم.}$ $\text{Size} = \text{حجم المصرف.}$ $\beta_1 / \beta_2 / \beta_3 = \text{معاملات الانحدار.}$ $e_i = \text{البواقي (الخطأ العشوائي)}$					

للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الاصول

ويتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الاصول ، وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠١) ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٣.٤٠٨) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٠٠٨) ، كما بلغ معامل الانحدار للنموذج (-9.614) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الاصول ، وقد بلغ معامل التحديد R2 للنموذج (٠.١٥٨) ، حيث يشير إلى قدرة النموذج على تفسير ١٥.٨% فقط من التغيرات في معدل العائد على الاصول. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الذي يقيس الأثر وفقاً لنتائج الجدول السابق كما يلي:

$$Y_1 = 3.132 - 9.614 \text{ Ex-R} - 0.019 \text{ In-R} - 0.087 \text{ Size} + e_i$$

عليه ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق يمكن قبول الفرض الأول "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)", وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار.

١. نتائج اختبار الفرض الثاني: ينص الفرض الثاني من فروض البحث بأنه "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)", ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية كما بالجدول التالي رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية

ROE	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	Sig
Exchange-Rate	-90.542	33.929	-2.67	.011	**
I. Rate	-.127	.121	-1.05	.303	
Size	-.832	.397	-2.10	.043	**
Constant	31.003	8.3	3.74	.001	***
R-squared	0.163		Number of obs		42
F-test	4.634		Prob > F		0.007
*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$					
معادلة الانحدار $Y_2=31.003 - 90.542 \text{ Ex-R} - 0.127 \text{ In-R} - 0.832 \text{ Size} + e_i$ حيث أن: Y_2 = العائد على حقوق الملكية ROE β_0 = قيمة ثابتة Constant. Ex-R = التغير في سعر صرف الدولار. In-R = معدل التضخم. Size = حجم المصرف. $\beta_1 / \beta_2 / \beta_3$ = معاملات الانحدار. e_i = البواقي (الخطأ العشوائي)					

ويتضح من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار على مستوى المؤشر الأول لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية (0.05) ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٤.٦٣٤) بمستوى معنوية للنموذج (٠,٠١١) ، كما بلغ معامل الانحدار للنموذج (-90.542) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية ، وقد بلغ معامل التحديد R2 للنموذج

(٠.١٦٣) ، حيث يشير إلى قدرة النموذج على تفسير ١٦.٣% فقط من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية. وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار التالية:

$$Y_2 = 31.003 - 90.542 \text{ Ex-R} - 0.127 \text{ In-R} - 0.832 \text{ Size} + e_i$$

عليه ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق يمكن قبول الفرض الثاني "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)"، وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار.

١. نتائج اختبار الفرض الثالث: ينص الفرض الثالث من فروض البحث بأنه "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية مقاساً بنسبة تغطية السيولة (LCR)" ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة كما بالجدول التالي رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة.

Liquidity Coverage Ratio (LCR)	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	Sig
Exchange Rate	-151.506	139.157	-1.09	.283	-433.214	130.202
Inflation Rate	-.172	.452	-0.38	.706	-1.087	.743
Size	-5.661	1.91	-2.96	.005	-9.529	-1.794
Constant	186.651	41.63	4.48	0	102.376	270.926
Mean dependent var	62.469		SD dependent var		33.293	
R-squared	0.201		Number of obs		42	
F-test	3.183		Prob > F		0.035	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

ويتبين من الجدول السابق، عدم معنوية نموذج الانحدار على مستوى المؤشر الثالث لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٣.١٨٣) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0.283). كما بلغ معامل الانحدار للنموذج (-١٥١.٥٠٦) والذي يبين وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيرات النموذج، كذلك بلغ معامل التحديد R^2 (٠.٢٠١) حيث يشير إلى عدم قدرة المؤشر الثالث لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على تفسير ٢٠.١% من الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة على تفسير. عليه ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق يمكن رفض الفرض الثالث من فروض

البحث "يوجد أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة.

١. نتائج اختبار الفرض الرابع: ينص الفرض الثالث من فروض البحث بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية مقاساً بنسبة التوظيف (LDR)"، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الانحدار لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة التوظيف كما بالجدول التالي رقم (١٣):

Loan-to-Deposit-Ratio (LDR)	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Exchange Rate	1.135	.597	1.90	.073	-.115	2.385	*
Inflation Rate	.003	.002	1.52	.145	-.001	.006	
Size	.049	.017	2.98	.008	.015	.084	***
Constant	-.914	.352	-2.60	.018	-1.65	-.177	**
Mean dependent var		0.157		SD dependent var		0.097	
R-squared		0.348		Number of obs		23	
F-test		3.374		Prob > F		0.040	
*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$							

ويتبين من الجدول السابق، عدم معنوية نموذج الانحدار على مستوى المؤشر الثالث لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة التوظيف، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3.374) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0.073). كما بلغ معامل الانحدار للنموذج (1,135) والذي يبين وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات النموذج، وبلغ معامل التحديد (0.348) R² حيث يشير إلى عدم قدرة المؤشر الثالث لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على تفسير 34.8 % من الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة على تفسير.

عليه ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق يمكن رفض الفرض الرابع من فروض البحث "يوجد أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة التوظيف

القسم الرابع النتائج والتوصيات

يمكن تقديم نتائج وتوصيات البحث على النحو التالي:

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة التطبيقية الى مجموعة من النتائج أهمها:

1. وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية الاجمالية للنموذج (0.008).
2. وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على حقوق (ROE) في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية الاجمالية للنموذج (0.011).
3. عدم وجود علاقة ارتباط بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة (LCR) في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية الاجمالية للنموذج (0.283).
4. عدم وجود علاقة ارتباط بين متغيرات النموذج لأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بنسبة تغطية السيولة (LER) في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية الاجمالية للنموذج (0.073).
5. ان وجود علاقة ارتباط عكسية بين التغير في سعر الصرف والأداء المالي للمصارف محل الدراسة مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية قد يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد خلال فترة الدراسة، والذي يعزل البلاد عن النظام المالي الدولي ويؤثر سلباً على قدرتها على الانخراط في الأنشطة العالمية، وبالتالي فإن القطاع المصرفي يعتبر معزول عن تأثير تحركات العملة الدولية وتعرضه لمخاطر العملة، بالإضافة إلى ذلك فإن التدهور المستمر للدينار الليبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحدودة إلى البلاد تجعل بيئة الاستثمار غير تنافسية وغير قادرة على جذب الأموال الأجنبية حيث أصبح النظام المصرفي ذو طبيعة محلية تماماً.
6. فيما يتعلق بأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية (الدولار) على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية فقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع الأدلة التي توصلت اليها العديد من الدراسات السابقة: (الشلاه، ٢٠٢٢)، (Osman ؛ Elhussein، ٢٠١٩)، (Economics ؛ Njagi، ٢٠٢٢)، (Mirjalili ؛ Pahlavani ؛ Keshtgar، ٢٠٢٠).

ثانياً: التوصيات

- في سياق عرض وتحليل الإطار النظري ونتائج الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية محل الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الدراسات أهمها:
١. ضرورة سعي إدارات المصارف على دراسة وتقييم الهيكل التمويلي لديها وأنواع الأصول المالية المستخدمة بهدف الوصول إلى أعلى معدلات أداء مما ينعكس تبعاً على المؤشرات المالية.
 ٢. ضرورة وضع سياسات واضحة من قبل المصارف التجارية للتنبؤ وتحليل المخاطر المختلفة التي تؤثر على أداء المصارف.
 ٣. ضرورة قيام المصارف باختساب مؤشرات الربحية وأثر العوامل البيئية الداخلية والخارجية عليها مثل التضخم ومعدل الفائدة ضمن تقاريرها الدورية.
 ٤. التركيز على زيادة مؤشرات الأداء من خلال اعتماد سياسات كالعمل على جذب العملاء مما يدعم ويعظم العائد ويحسن المؤشرات المالية.
 ٥. الاهتمام بزيادة الدراسات في موضوع أداء المصارف للرقى بمستوى أدائها بشكل أفضل.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

- بالرقي، تيجاني، راشدي، أمين، (٢٠١٧)، " أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ١، ص ص ١٥٢-١٧٠.
- بومدين، وفاء؛ بن رجم، محمد خميسي (٢٠١٩)، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (١٩٩٠-٢٠١٧)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، المجلد ٦، العدد ٣، ص ص ٣٤٢-٣٥٧.
- بن دحو، محمد؛ بكر اوي، محمد زكرياء، (٢٠٢١)، " مؤشرات ونماذج قياس الاداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٨)"، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- الجدير، مصطفى خليفة بلقاسم، (٢٠١٩)، "تقييم العوامل المؤثرة على سعر الصرف دراسة تطبيقية على مصرف ليبيا المركزي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، عدد ١، ص ص ٨٣٣-٨٥٨.
- بن سعدون، سيف الإسلام، (٢٠١٩)، " أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ٨ ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- حاجي، وجدة، (٢٠١٦)، "أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر الفترة الممتدة من ٢٠٠٩-٢٠١٤"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية. حفاصة، امينة؛ فرحات، عباس، (٢٠٢١)، " اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة- دراسة حالة مجمع بيوفارم لفترة ٢٠١٩"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ٨، العدد ١، ص ص ٢٧٢-٢٧٨.
- الحاج، عبدالحاميد مفتاح إجمد؛ القحيص، احمد إبراهيم محمد، (٢٠٢٣)، " مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية"، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد ٢٢، ص ص ١-٢٣.
- الطيب، خماقني محمد؛ سمير، بوختالة؛ الدولية، فهد، (٢٠٢١)، "تقلبات سعر صرف الدينار وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية- دراسة عينة من البنوك خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ٨، العدد ٢، ص ص ١٠٤-١٢٢.
- النحال، محمد ياسر زيدان، (٢٠١٦)، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، دار المنظومة، ص ص ١-١٤١.
- الياسري، اكرم محسن مهدي؛ الحميري، بشار عباس حسين؛ عواد كاظم شعلان عباس، (٢٠١٤)، "اثر المرونة الاستراتيجية في الأداء المصرفي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء في عدد من المصارف التجارية الخاصة في العراق"، مجلة

- كلية التجارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد ١٤، العدد ١٢، ص ص ٤٣-١.
- محصول، نعمان؛ موصو، سراح، (٢٠١٩)، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد ٣، العدد ٢، ص ص ١١٩-١٣١.
- مجلخ، سليم؛ بشيشي، وليد؛ بلعيد، فايزة، (٢٠١٩)، "أثر تغير سعر الصرف على العائد على إجمالي الأصول - دراسة حالة على مجموعة من البنوك الجزائرية"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد ١، ص ص ٤٧-٦١.
- ساير، عبدالعزيز مالك، (٢٠٢٤)، "أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد ١٦، عدد خاص، ص ص ١٥٢٧-١٥٦٨، سبتمبر ٢٠٢٤.
- عبدالعزيز، احمد سيد طوخي، (٢٠٢٠)، "أثر تغيرات سعر الصرف وسعر الفائدة على الأداء المالي للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، دار المنظومة، ص ص ١-١٠٨.
- عبد الصمد، خالد حسن؛ سالم، الهادي ابوبكر، (٢٠٢٠)، "تقييم الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والتوظيف والربحية دراسة مقارنة بين مصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومصرف الصحاري خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٤)"، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد ٣، العدد ٣، ص ص ١٥٧-١٧٣.
- علالي، فاطمة الزهراء؛ خروبي، كلثوم، (٢٠١٩)، "أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- العشماوي، محمد عبدالفتاح؛ احمد، محمد عبدالمقصود؛ كاشف، سارة يوسف علي، (٢٠٢٢)، "دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي - دراسة حالة على البنك الأهلي المصري"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد ١، ص ص ٣٥٢-٣٧٨.
- العمار، رضوان؛ مهنا، زينب، (٢٠١٦)، "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العامة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٨، العدد ٦، ص ص ١٩٧-٢١٦.
- الفاضلي، عبدالله رجب؛ مفتاح، مصطفى بوزيد؛ محمود، طارق عبدالله، (٢٠٢٢)، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٨، العدد ١٥، ص ص ٢-٢٠.
- صابرين، ميساء؛ يوسف، علي، (٢٠٢٣)، "أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٥، العدد ١٠، ص ص ١١-٥٢.
- القرالة، انوار جمال عبدالله الفيلات، (٢٠٢٢)، "أثر التغير في أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، دار المنظومة.
- قبقب، بوراوي عيسى، (٢٠٢٣)، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج DuPont دوبونت - دراسة تحليلية عن

- مصرف شمال أفريقيا"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم - قصر الاخيار، جامعة المرقب، المجلد ٨، العدد ١٥، ص ص ٢٥٣-٢٦٦.
- الرواشدة، أسامة حسين، (٢٠٢٢)، "السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن - دراسة حالة البنك العربي / الأردن"، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة القصيم، المجلد ١٥، العدد (١)، ص ص ٧٤-١٠١.
- اسميو، منى حسن؛ غيث، الصادق حسين، (٢٠٢٢)، " نموذج CAMEL: مقارنة الأداء المالي للمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد ١٩، العدد ١، ص ص ٨٤-١٠٩.
- مادي، محمد الهادي سالم، (٢٠٢٠)، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي"، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة - بنغازي، المجلد ١، العدد ٢، ص ص ٦٥-٨٧،
- رزق، محمد زكي؛ السامرائي، قحطان عبد سعيد، (٢٠٢٢)، " أثر تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث سلسلة البحوث الإدارية (الجزء الثاني)، المجلد ٧، العدد ٢، ص ص ٢٣٢-٢٨٦.
- نكاع، ريان؛ نورالدين، بالكور، (٢٠٢٣)، " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية -دراسة حالة بنكي Fransabank و Paribas Bnp العاملة بالجزائر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٥)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد ١١، العدد ٤، ص ص ٢٠٧-٢٢٦.
- الشمري، محمد كريم حسن؛ الدوري، عمر علي كامل، (٢٠٢٣)، " تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢١ على الاداء المالي للمصارف"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت، الجزء الثاني، المجلد ١٩، العدد ٦٢، ص ص ٥٠-٦٨،
- الشاملي، محمد ؛ قريرة، الشريف، (٢٠٢٥)، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في ليبيا: دراسة حالة لمصرف الأمان للتجارة والاستثمار خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠١٩)"، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ص ٢٧-٣٦.
- الشلاه، مروة محمد هادي، (٢٠٢٢)، " أثر سعر الصرف في بعض مؤشرات الاداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من ٢٠١١-٢٠٢٠"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
- فيلاي، نجوى، (٢٠٢٠)، " تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع ٤٠٢"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، ص ص ٥٠-٧١.
- التميمي، اية علي خميس، (٢٠٢١)، "تأثير تقلبات أسعار الصرف في مؤشر التداول للمستثمر الاجنبي: دراسة تحليلية ف سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٩)"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
- ونوس، حيدرة. سليمان، عماد، (٢٠٢٢)، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٤، العدد ٢١، ص ص ١١-٣٨.

الفاضلي، عبدالله رجب؛ مفتاح، مصطفى ابوزيد، (٢٠٢٢)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية - دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة افاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد ٨، العدد ١٦، ص ص ١٣٥-١٥١.

غفار، سفين رفعت؛ عبدالله، هه ريم احمد؛ رسول، فان سامان حجي، (٢٠٢١)، "قياس ربحية المصارف التجارية ومحدداتها: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العاملة بالعراق"، مجلة زنكوي السليمانية، المجلد ٤، العدد ٢٢، ص ص ٦٠٧-٦٢٧.
مرزوق، عبدالعزيز علي؛ المسيري، محمد فتحي محمد؛ مراد، هبة محمود سعد، (٢٠٢٢)، "تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد ٦، العدد ١٠، الجزء ١، ص ص ٢٠٦-٢٥٤.
البنك الدولي، (٢٠٢٠)، "مراجعة القطاع المالي في ليبيا".

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf>

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، ٢٠٢٣.
<https://cbl.gov.ly/en/micifaf/sites/4/2024/02/2023-4th-Quarter-Economic-Bulletin.pdf>

مجموعة البنك الدولي (ليبيا)،
<https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=LY>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Roger، Antoun؛ Ali، Coskun؛ Bojan Georgievski، (2018)، "Determinants of financial performance of banks in Central and Eastern Europe"، BEH - Business and Economic Horizons، Volume 14، Issue 3، pp.513-529.

<file:///C:/Users/hp/Downloads/Antoun.pdf>

Lawrence، Azike؛ Chukwuemeka، Ngwu Jerome، (2020)، "Impact of Exchange Rate Fluctuations on Deposit Money Bank Performance in Nigeria (1980-2016)"، IAA Journal of Scientific Research 6(1):63-74، 2020.

Keshtgar، Nafiseh؛ Pahlavani، Mosayeb؛ Mirjalili، Seyed Hossein، (2020)، "The Impact of Exchange Rate volatility on Banking Performance (case of Iran)"، International Journal of Business and Development Studies Vol. 12، No. 1، (2020) pp 39-56.

Wulandari، Debby؛ Harjito، Agus، (2021)، "The effect of interest rates، exchange rates and capital structure on banking profitability of BUMN and Private Go Public in Indonesia"، International Journal of Research in Business & Social Science، 10(3)، pp 338-351.

- file:///C:/Users/hp/Downloads/admin1,+1086+edt+v1+338+351.pdf
- Keshtgar, Nafiseh; Pahlavani, Mosayeb; Mirjalili, Seyed Hossein, (2020), "The Impact of Exchange Rate volatility on Banking Performance (case of Iran)", International Journal of Business and Development Studies, Vol. 12, No. 1, pp 39-56.
- https://www.econstor.eu/bitstream/10419/224976/1/IJBDS_Volume%2012_Issue%201_Pages%2039-56.pdf
- Elhussein, Nawal Hussein Abbas; Osama, Eltayeb Elfaki Osman, (2019), "Exchange Rate fluctuations and Financial Performance of Banks: Evidence from Sudan", International Journal of Economics and Finance; ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Published by Canadian Center of Science and Education Vol. 11, No. 12, p p 15-27.
- Hossin, Shakhaowat; Mondol, Fazlu, (2020), "impact of exchange rate fluctuations on financial performance of state-owned commercial banks in bangladesh: an empirical study", Noble International Journal of Economics and Financial Research ISSN(e): 2519-9730 ISSN(p): 2523-0565 Vol. 05, No. 09, pp: 92-101.
- Njagi, Mercy Muthoni, Nzai, Charles, (2022), "Effect of Exchange Rate Volatility on Performance of Commercial Banks in East Africa Community", Edinburg Peer Reviewed Journals and Books Publishers Journal of Economics, Vol. 2, No. 2, pp. 7-10.
- Shahnaz Parvin, A. N. M. Minhajul Haque Chowdhury, Ayesha Siddiqua, Jannatul Ferdous, "Effect of Liquidity and Bank Size on the Profitability of Commercial Banks in Bangladesh", Asian Business Review, Volume 9, Number 1, pp. 1-12.
- Mamo, Wondmagegn Biru. Habtamu Legese. Yitayaw, Mekonnen Kumlachew, (2021), "financial performance of commercial banks in the emerging markets", Corporate Governance and Organizational Behavior Review, Vol 5, NO 2.
- <https://virtusinterpress.org/IMG/pdf/cgobrv5i2sip12.pdf>.
- Hossin, Md. Shakhaowat. Mondol, Md. Fazlu, (2020), " impact of exchange rate fluctuations on financial performance of state-owned commercial banks in bangladesh: an empirical study ", Noble International Journal of Economics and Financial Research, Vol. 05, No. 09, pp: 92-101.
- Al Sharif, Bader Mustafa, (2021), "Impact of Real Exchange Rate and Real Interest Rate on Islamic Bank' Performance: An Empirical Study", Indian Journal of Economics and Business, Vol. 20, No. 3, pp 445-460, (December, 2021).

- Susilo, Bambang; Usman, Bahtiar; Lestari, Henny Setyo, (2025), "The Influence Of Ceo Characteristics, Risk Management, Financial Digitalization And Exchange Rate On Bank Performance Moderated By Interest Rate In Indonesia", Asian Journal of Management Entrepreneurship and Social Science, pp 329-353.
- Elhussein, Nawal Hussein Abbas. Osman, Osama Eltayeb Elfaki, (2019), " Exchange Rate fluctuations and Financial Performance of Banks: Evidence from Sudan ", International Journal of Economics and Finance; Vol. 11, No. 12; 2019.
- Njagi, Mercy Muthoni. Nzai, Charles, (2022), " Effect of Exchange Rate Volatility on Performance of Commercial Banks in East Africa Community ", Journal of Economics, Vol. 2, No. 2, pp. 1-12.
- Refa, Marina Parvin, (2024), "Financial performance analysis of Habib Bank Limited and the effect of dollar crisis on the profitability of the bank", This internship report is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, BRAC Business School, BRAC University.
- Yemi, Owolabi, Olufunke; Nakawooya, Olukilede Brenda, (2024), "Impact of Foreign Exchange Rates on Banks' Profitability in Nigeria (A Case Study of First Bank PLC, Lagos and Ondo Branches)", ESP International Journal of Science, Humanities and Management Studies ISSN: 2583-9756. Volume 2, Issue 2, pp No: 28-40.